

اتجاهات الدين العام الداخلي وأثره في أرباح المصارف التجارية: العراق حالة دراسية

أ.م. أحمد صالح حسن
جامعة ديالى / كلية الإدارة والاقتصاد

م.م. ضياء عبدالرزاق حسن
جامعة ديالى / كلية الإدارة والاقتصاد
diaarazaq@uodiyala.edu.iq

ISSN 2709-6475

DOI: <https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2021.S.47>

تأريخ قبول النشر 2021/7/26

تأريخ استلام البحث 2021/5/16

المستخلص

يهدف البحث الى معرفة اتجاهات الدين العام الداخلي وتحديدًا تراكم حوالات الخزينة لدى المصارف التجارية في الاقتصاد العراقي ودوره في تعزيز ربحيتها للمدة (2010-2016) بواقع بيانات فصلية، إذ كانت السياسة المالية في العراق بعد عام 2003 تعتمد على المورد النفطي بشكل أساس في تمويل نفقاتها المتزايدة وبعض الأحيان قد تلجأ السياسة المالية في الأجل القصير إلى الدين العام الداخلي وعن طريق حوالات الخزينة في تمويل نفقاتها عندما تحدث هزات مؤقتة في أسعار النفط العالمية وبسبب الفارق الزمني بين الإيرادات والنفقات. وعلى ضوء ما تقدم، تبرز مشكلة البحث بأن السياسة المالية قد تكون داعمة للمصارف التجارية عندما تكون قادرة على تسديد الدين الداخلي أو تكون مزعزة للمصارف التجارية عندما لا تستطيع تسديد الدين الداخلي متمثلًا بحوالات الخزينة. الكلمات الأساسية: الدين العام الداخلي، المصارف التجارية.



مجلة اقتصاديات الأعمال

العدد (خاص- ج2) أيلول / 2021
الصفحات: 371-382

Abstract

The research aims to know the trends of the internal public debt, specifically the accumulation of treasury transfers at commercial banks in the Iraqi economy and its role in enhancing their profitability for the period (2010-2016) by quarterly data, as the financial policy in Iraq after 2003 relied on the oil resource mainly to finance its increasing expenditures and Sometimes the fiscal policy may resort in the short term to the internal public debt and through Treasury transfers to finance its expenditures when temporary shocks occur in global oil prices and because of the time difference between revenues and expenditures.

In light of the foregoing, the research problem arises that the policy fiscal may be supportive of commercial banks when they are able to pay the internal debt or be destabilizing to the commercial banks when they are unable to pay the internal debt represented by treasury transfers.

Key words: internal public debt, commercial banks.

المقدمة:

اكتسبت السياسة المالية متمثلة بوزارة المالية للدولة أطوار متعددة من خلال النظريات الاقتصادية بدءاً بالنظرية الكلاسيكية والنظرية الكينزية، إذ جائت في بادئ الأمر حارسة على الاقتصاد وفق الفكر الكلاسيكي، ومن ثم متدخلة وفق الفكر الكينزي في الوقت الذي يتعرض فيه الاقتصاد للأزمات، وبناءً على ما تقدم تترك السياسة المالية من خلال أدواتها الانفاقية والإيرادات أثراً على الاقتصاد الكلي ولكون المصارف التجارية أحد أركان مكونات القطاع المالي الأساسية، إذ لا بد أن تتأثر بإجراءات السياسة المالية وتحديداً إن السياسة المالية تمتلك أداة القروض لتمويل نفقاتها والذي له صلة مباشرة مع المصارف التجارية.

وعلى ضوء ذلك لا بد من معرفة آثار السياسة المالية للدولة العراقية على المصارف التجارية وتحديداً الأرباح التي تحققها تلك المصارف جراء حيازتها لحوالات الخزينة، ولا بد من الإشارة بأن المصارف التجارية العراقية قد أرفدت الدولة بموارد مالية مهمة في أوقات حرجة مرت بها الدولة خلال مدة البحث وتحديداً عام 2014 وما بعدها لغاية عام 2016 نتيجة لزيادة الانفاق العسكري وكذلك انخفاض أسعار النفط العالمية.

أهمية البحث:

تتمثل أهمية البحث في التوصل إلى معرفة أثر الدين العام الداخلي متمثلاً بحوالات الخزينة في العراق في ربحية المصارف التجارية من أجل معرفة دور السياسة المالية في الاقتصاد وتحديداً دورها في دعم أو زعزعة المصارف التجارية وكذلك تقييم نشاط المصارف التجارية الاستثمارية خلال مدة البحث.

مشكلة البحث:

إن للسياسة المالية آثار على الاقتصاد الكلي وبالتالي لا بد من أن يكون هنالك أثر على القطاع المصرفي وتحديداً المصارف التجارية، وبذلك قد تكون داعمة للمصارف التجارية عندما تكون قادرة على تسديد الدين الداخلي أو تكون مزعزعة للمصارف التجارية عندما لا تستطيع تسديد الدين الداخلي متمثلاً بحوالات الخزينة.

هدف البحث:

1. معرفة اتجاهات الدين العام الداخلي في العراق خلال مدة البحث.
2. معرفة ربحية المصارف التجارية في العراق خلال مدة البحث.
3. التوصل إلى أثر السياسة المالية على المصارف التجارية من خلال الاقتراض.
4. تقييم النشاط الاستثماري للمصارف التجارية خلال مدة البحث.

فرضية البحث:

ينطلق البحث الحالي من فرضية مفادها "إن للدين العام الداخلي متمثلاً بحوالات الخزينة أثر في ربحية المصارف التجارية في الاقتصاد العراقي".

الحدود الزمانية والمكانية:

تتمثل الحدود الزمانية للبحث بالمدة (2010-2016) بواقع بيانات فصلية، أما الحدود المكانية فتتمثل بدراسة أثر الدين العام الداخلي على ربحية المصارف التجارية في العراق.

منهجية البحث:

من أجل الوصول إلى مشكلة وهدف الدراسة استخدم الباحث القياس والتحليل الاقتصادي للتحقق من آثار الدين العام الداخلي على ربحية المصارف التجارية في العراق.

هيكلية البحث:

من أجل التحقق من فرضية البحث، تم تقسيم البحث إلى أربعة مباحث، إذ تناول المبحث الأول الإطار المفاهيمي للدين العام الداخلي واتجاهاته خلال مدة البحث، أما المبحث الثاني فاستعرض الإطار المفاهيمي للمصارف التجارية ومؤشرات الربحية واتجاهاتها خلال مدة البحث، أما المبحث الثالث فأتجه إلى التعرف على الإطار النظري للعلاقة بين الدين العام الداخلي لدى المصارف التجارية وربحياتها، واستعرض المبحث الرابع صياغة نموذج قياسي لغرض توضيح الارتباط بين متغيرات الدراسة والتوصل إلى مدى التوافق مع فرضية الدراسة، وأخيراً توصلت الدراسة إلى عدة استنتاجات وعلى ضوءها قدمت عدة توصيات لغرض معالجة بعض نواحي الاقتصاد العراقي.

الدراسات السابقة:

دراسة خلف وحسن:

العلاقة السببية بين استدامة الدين العام الداخلي والاستقرار المصرفي في العراق

تعد هذه الدراسة الأقرب للدراسة الحالية، إذ هدفت إلى دراسة وضع الاستدامة للدين العام الداخلي والتعرف على وضع الاستقرار المصرفي في العراق خلال مدة البحث واستكشاف طبيعة العلاقة بين استدامة الدين العام الداخلي والاستقرار المصرفي في العراق خلال مدة البحث. وإن أهم ما تميزت به الدراسة الحالية عن الدراسة المشار إليها أعلاه بدراسة آثار الدين العام الداخلي لدى المصارف التجارية على أرباح المصارف نتيجة لحيازتها حوالات الخزينة، بالرغم من أن الدراسة أعلاه حاولت أيضاً معرفة العلاقة بين الدين العام الداخلي لدى الجهاز المصرفي وأثرها على الاستقرار المصرفي، إلا أن الاستقرار المصرفي يتضمن مؤشرات عديدة ومن بينها مؤشرات الربحية، وبذلك كانت الدراسة الحالية أكثر تخصصية من الدراسة أعلاه.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للدين العام الداخلي واتجاهات الدين العام الداخلي

في العراق:

أولاً: الإطار المفاهيمي للدين العام الداخلي:

يمثل الدين العام القائم في مدة معينة حجم الاقتراض السابق لتلك المدة والذي لم يسدد بعد، وينشأ الدين العام كنتيجة لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة بالاقتراض، وتقترض الحكومات محلياً من المصارف التجارية أو المصرف المركزي أو من المؤسسات المالية وغير المالية، فضلاً عن الجمهور ويسمى بالدين العام الداخلي (داود، 2009: 1).

وتعد حوالات الخزينة أحد أدوات الدين الحكومي الداخلي في العراق التي تم استخدامها لتمويل العجز المؤقت في الموازنة، والغرض من إصدارها لتمويل العجز المؤقت في الموازنة وكذلك لاستثمارها في المشاريع الإنتاجية بعد أن كان تمويل عجز الموازنة عن طريق السلطة النقدية المتمثلة بالبنك المركزي العراقي (الإصدار النقدي الجديد)، الأمر الذي أدى إلى آثار سلبية

على الاقتصاد العراقي، بذلك نجد حوالات الخزينة قد شكلت جزء كبير من إجمالي الدين الحكومي الداخلي لتمويل العجز بعد 2003، وبذلك تعد حوالات الخزينة دين بذمة الحكومة لأن وزارة المالية هي من قامت بإصدار هذه السندات قصيرة الأجل والتي لا تزيد مدتها عن سنة (العاني وجوجي، 2017: 228).

أما عن أهمية الدين الحكومي إذ يوفر مجموعة من المزايا للاقتصاد وذلك من خلال استخدام تلك الأدوات للتأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية، فعندما تستخدم أدوات الدين الحكومي ذات الأجل الطويل (سندات) أو قصيرة الأجل (حوالات الخزينة) تمكن الاقتصاد من امتصاص السيولة في حالة التضخم وكذلك التأثير على التوازن الاقتصادي وعرض النقد والبطالة (جوجي، 2016: 15).

ثانياً: اتجاهات الدين العام الداخلي في العراق:

اعتمدت السياسة المالية متمثلة بوزارة المالية العراقية بعد عام 2003 ولغاية الآن على المورد النفطي بشكل الأساس، إذ استمرت بالعمل بعيداً عن منهجية المصادر المتنوعة (الاقتصاد الحقيقي) المولدة للعوائد المالية التي ترفد الموازنة العامة من خلال الاستمرار والاعتماد المتزايد على المورد النفطي بشكل أساسي لتمويل الموازنة (العبيدي، 2016: 68).

ومن خلال الشكل (1) والجدول (1) إذ شهدت حوالات الخزينة لدى الجهاز المصرفي بين عامي 2010 و عام 2013 مستويات منخفضة قياساً بعام 2016 ويعود ذلك إلى ارتفاع أسعار النفط العالمية في تلك السنوات إذ يساعد هذا الوضع السياسة المالية تسديد ما بذمتها من ديون ويمكن متابعة أسعار النفط في الجدول (1).

بعد عام 2014 ولغاية عام 2016 اتخذت حوالات الخزينة اتجاهها متزايداً ويعود ذلك إلى الصدمة المزدوجة التي تعرض لها الاقتصاد العراقي متمثلة بزيادة النفقات العامة نتيجة للعمليات العسكرية.

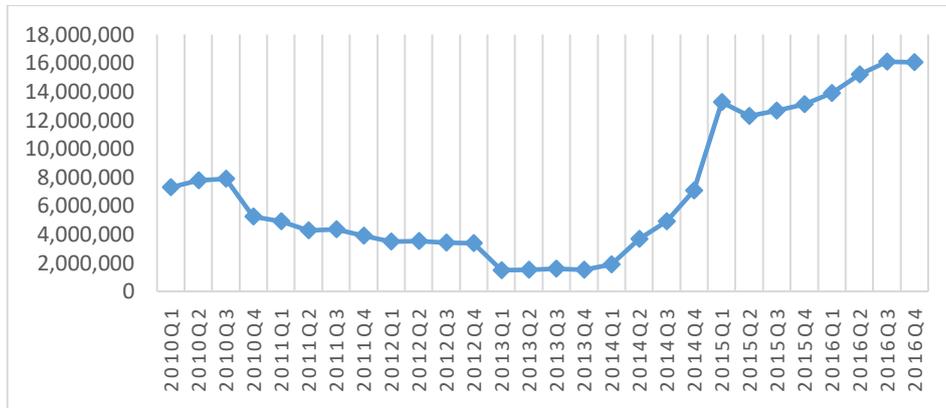
الجدول (1) اتجاهات الدين العام الداخلي لدى المصارف التجارية وأسعار النفط الخام وأرباح المصارف التجارية خلال مدة البحث (2010-2016) (مليون دينار، دولار، نسبة مئوية)

السنة	الدين الداخلي لدى المصارف التجارية (حوالات الخزينة)*	معدل سعر البرميل النفطي (دولار)**	معدل العائد على الموجودات**	معدل العائد على حقوق الملكية**
2010	Q ₁	/	0.05	6.51
	Q ₂	/	0.07	10.29
	Q ₃	/	0.18	24.21
	Q ₄	/	0.21	26.77
2011	Q ₁	98.7	0.10	8.40
	Q ₂	109.17	0.35	16.88
	Q ₃	106.3	0.50	21.83
	Q ₄	105.6	0.59	21.53
2012	Q ₁	113.5	0.22	7.62
	Q ₂	103.5	0.45	18.47
	Q ₃	103.6	0.64	25.64
	Q ₄	104.5	0.83	26.98
2013	Q ₁	105.3	0.23	7.52
	Q ₂	97.7	0.46	14.12
	Q ₃	103.4	0.60	17.00

السنة	الدين الداخلي لدى المصارف التجارية (حوالات الخزينة)*	معدل سعر البرميل النفطي (دولار)**	معدل العائد على الموجودات**	معدل العائد على حقوق الملكية**
2014	1.500.030	102	0.70	21
2015	1.887.010	104.0	0.18	4.73
2016	3.656.350	101.4	0.33	8.16
	4.908.350	96.8	0.33	9.60
	7.064.500	77.4	0.54	13.52
	13.269.892	45.7	0.29	6.90
	12.294.392	54.4	0.30	6.70
	12.671.712	44.1	0.34	7.53
	13.086.312	35	0.46	10.20
	13.886.332	25	0.09	1.83
	15.186.842	37.1	0.17	3.51
	16.086.862	38.9	0.25	4.99
	16.038.162	43.1	0.51	9.57

* البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والابحاث، نشرات إحصائية للسنوات 2010، 2011، 2012، 2013، 2014، 2015، 2016.

** وزارة التخطيط، مديرية الحسابات القومية، مجموعة متفرقة من مؤشرات الانذار المبكر.



الشكل (1) اتجاهات الدين العام الداخلي لدى الجهاز المصرفي خلال مدة البحث (2010-2016) (مليون دينار)
المصدر: الشكل من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (1).

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للمصارف التجارية ومؤشرات الربحية واتجاهاتها خلال مدة البحث:

أولاً: الإطار المفاهيمي للمصارف التجارية:

تحتل المصارف التجارية مكان الصدارة في القطاع المالي ولاسيما فيما يتعلق بعمليات الوساطة المالية، إذ أن مهمتها الأساسية هي التوسط بين المودعين والمقترضين، إذ تقبل الودائع من المودعين وتستخدمها في منح القروض للمقترضين، وتختص بمنح القروض القصيرة والمتوسطة الأجل، وتمتاز المصارف التجارية بأنها مؤسسات مالية هدفها تحقيق الأرباح لمالكها وهي بهذا تختلف عن البنوك المركزية، إذ تهدف الأخيرة إلى تحقيق المصلحة العامة للمجتمع، وتعد المصارف التجارية من أكثر أنواع البنوك انتشاراً ولها تأثيراً بالغاً على النشاط الاقتصادي من خلال

عملية خلق الائتمان، وهنا يكمن السبب من وراء رقابة وإشراف البنوك المركزية على نشاط المصارف التجارية (عبيد، 2010: 22-23).

ثانياً: مؤشرات الربحية في المصارف التجارية واتجاهاتها في الاقتصاد العراقي:

هنالك مؤشران يعبران عن الأرباح لدى المصارف التجارية وتتمثل بمعدل العائد على الموجودات ومعدل العائد على حقوق الملكية.

1. معدل العائد على الموجودات:

يقيس هذا المؤشر مدى نجاح المصرف في استثمار موجوداته وقدرته على توجيهها نحو فرص استثمارية مربحة (الريبيعي وراضي، 2013: 205)، وتبين هذه النسبة مقدار ما يحققه دينار واحد مستثمر في أصول البنك من عوائد، وكلما ارتفعت هذه النسبة توضح ارتفاع كفاءة المصرف الاستثمارية والتشغيلية (آل شبيب، 2012: 108)، علماً بأن النسبة المعيارية للأرباح المحددة من قبل البنك المركزي العراقي (0.5%) (الزبيدي، 2015: 141).

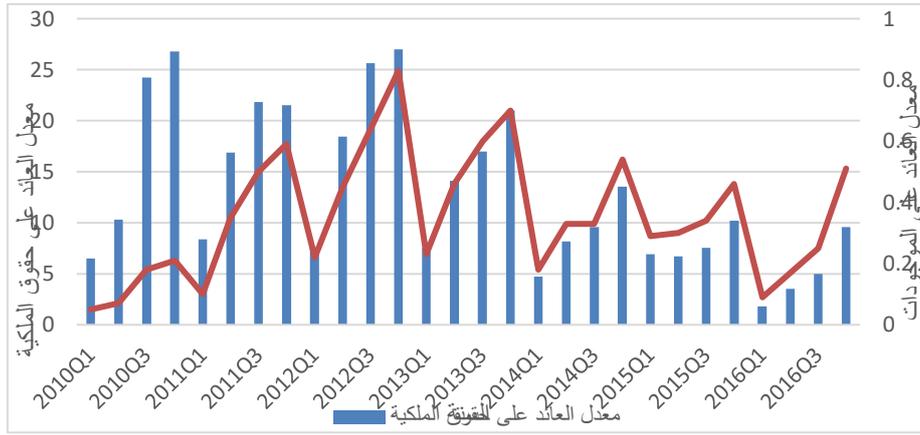
بالاستناد إلى الجدول (1) والشكل (2) لوحظ إن معدل العائد على الموجودات في عام 2010 شهد ادنى نسبة في الربع الأول (0.05%)، وهذا يعكس سياسة استثمارية منخفضة الكفاءة خصوصاً أنها انخفضت دون مستوى النسبة المحددة من قبل البنك المركزي العراقي ثم اتخذت مسار متزايد إلى أن بلغت أعلى معدل عام 2012 في الربع الرابع (0.83%) وتعد أعلى معدل من العوائد شهدتها المصارف التجارية خلال مدة البحث (2010-2016)، وهذا يعكس إن سياسة المصارف الاستثمارية في التعامل بالموجودات أي استثماراتها كانت مرتفعة أي تمثل ارتفاع كفاءة المصرف الاستثمارية والتشغيلية وخصوصاً أنها تجاوزت النسبة المحددة من قبل البنك المركزي، ثم بعد ذلك اتخذت العوائد على الموجودات نسب متفاوتة بين ارتفاع وانخفاض إلى أن بلغت في عام 2016 في الربع الأول أدنى انخفاض في العوائد على الموجودات إذ بلغ (0.09%) بعد الارتفاع الذي شهدته في عام 2012، وهذا يعكس انخفاض كفاءة المصارف التجارية في الاستثمار بموجوداتها وتحديداً إنها انخفضت دون النسبة المحددة من قبل البنك المركزي العراقي.

2. معدل العائد على حقوق الملكية:

يوضح هذا المؤشر مدى قدرة المصارف على تحقيق العوائد نتيجة استخدام أموال المساهمين لغرض تعظيم ثروتهم، فإذا كانت نسبة هذا المؤشر مرتفعة فإن ذلك يدل على قدرة المصارف باتخاذ القرارات الاستثمارية والتشغيلية بكفاءة عالية في استغلال أموال المالكين (الريبيعي وراضي، 2013: 206)، علماً بأن النسبة المعيارية للأرباح المحددة من قبل البنك المركزي العراقي (0.5%) (الزبيدي، 2015: 141).

بالاستناد إلى الجدول (1) والشكل (2) شهدت سياسة المصارف الاستثمارية في استثمار أموال المالكين والتي تتكون من الاحتياطي والأرباح المحتجزة ورأس المال ارتفاع نسبة العوائد عليها مع بعض الانخفاض في العوائد وصولاً إلى عام 2012 والتي شهدت أعلى نسب ارتفاع هذا المؤشر وبالتحديد في الربع الرابع، إذ بلغت (26.97%)، وهذا يدل على ارتفاع كفاءة المصارف في اتخاذ القرارات الاستثمارية والتشغيلية في استغلال أموال المالكين وخصوصاً إنها تجاوزت النسبة المحددة من قبل البنك المركزي العراقي، وبعدها شهد هذا المؤشر نسب متفاوتة بين الارتفاع والانخفاض والغالب عليها نسب منخفضة، إذ سجل هذا المؤشر في عام 2016 وبالتحديد الربع الأول أقل النسب خلال مدة البحث (2010-2016) إذ بلغت (1.83%) مقارنة مع عام 2012، وهذا

يعكس واقع انخفاض كفاءة المصارف في استغلال أموال المالكين في تحقيق عوائد مرتفعة، ولكنها جيدة من حيث النسبة المحددة من قبل البنك المركزي العراقي.



الشكل (2) اتجاهات مؤشرات الربحية للمصارف التجارية خلال مدة البحث (2010-2016)

المصدر: الشكل من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (1).

المبحث الثالث: لمحة نظرية عن العلاقة بين الدين العام الداخلي لدى المصارف التجارية و ربحيتها:

تعد القروض التي تقوم وزارة المالية باللجوء إليها لتغطية العجز المؤقت بين النفقات والايادات ومن خلال حوالات الخزينة لها صلة مباشرة بالمصارف التجارية وتحديداً محفظتها الاستثمارية، وبالتالي أرباحها، إذ أن زيادة الاحتفاظ بالقروض الحكومية من قبل المؤسسات المصرفية تعد واحدة من أهم المخاطر التي تتركها السياسة المالية على الجهاز المصرفي وزيادة انكشافه على حالة عدم الاستقرار المصرفي، ويصبح هذا الأثر الأكثر احتمالية في تهديد الاستقرار المصرفي مع زيادة القروض الحكومية في محفظة الاستثمار لدى المؤسسات المالية وخاصة إذا تجاوزت القروض الحكومية سقف أموال المصارف أي الحد الذي تعتمد المصارف عليه في منح الائتمان بشكل عام، ولا بد من الإشارة إلى إن الأرباح التي تحققها المصارف تعد جزء من مؤشرات الاستقرار المصرفي، ومن أهم الأسباب في البلدان النامية التي تدفع المؤسسات المالية للاستثمار في القروض الحكومية هو أنه لا يوجد بديل آخر من الأدوات المالية أمامها للاستثمار فيه بسبب تخلف الأسواق المالية وتخلف الاقتصاد الحقيقي أيضاً، وكذلك سياسات البنك المركزي من أجل تمويل الحكومات، ومن بين البلدان التي تضررت بدرجة كبيرة من جراء أزمة الديون الحكومية هي اليونان (الساعدي، 2018: 38-39).

المبحث الرابع: القياس والتحليل الاقتصادي للعلاقة بين الدين العام الداخلي لدى المصارف التجارية و ربحيتها:

أولاً: بناء النموذج:

لغرض قياس أثر الدين الداخلي (حوالات الخزينة) لدى المصارف التجارية وأرباح المصارف التجارية، سيتكون لدينا النموذج الآتي:

$$\text{Rate of return on equity} = f(\text{Internal public debt}) \dots \dots \dots (1)$$

(378)

إذ:

Rate of return on equity (y): تمثل معدل العائد على حقوق الملكية خلال مدة البحث.
Internal public debt (x): تمثل الدين العام الداخلي لدى المصارف التجارية في العراق خلال مدة البحث.

ثانياً: اختبار جذر الوحدة (Unit root test):

يعد اختبار جذر الوحدة من الاختبارات الأساسية والأولية لغرض تحديد النماذج التي سوف تستخدم في التحليل، وسيتم استخدام اختبار فليبس براون (Phillips Perron-Test) الذي يعد من أكثر الاختبارات دقة في حالة العينات الصغيرة (خلف، 2015: 86)، ويشير الجدول (2) إلى نتائج اختبار (Phillips Perron-Test) إذ يتبين إن المتغير التابع (y) ساكن عند المستوى I(0)، أما المتغير المستقل (x) لم يحقق حالة السكون عند المستوى I(0) ولكن تحققت حالة السكون بعد أخذ الفرق الأول للبيانات، وعلى أساس تلك النتائج ينبغي استخدام نموذج ARDL في تحليل العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة، لأنه يقبل المتغيرات عند درجات سكون مختلفة بشرط عدم سكونها عند الفرق الثاني.

الجدول (2) نتائج اختبار فيليبس- بيرون (pp) لجذر الوحدة

المتغير	بالمستوى I(0)			بالفرق الأول I(1)		
	حد ثابت	حد ثابت واتجاه عام	بدون حد ثابت واتجاه عام	حد ثابت	حد ثابت واتجاه عام	بدون حد ثابت واتجاه عام
	P-Value	P-Value	P-Value	P-Value	P-Value	P-Value
y	0.022*	0.000*	0.146	0.000*	0.000*	0.000*
x	0.949	0.785	0.866	0.008*	0.005*	0.000*

المصدر: من عمل الباحث بالاستناد إلى بيانات الجدول (1) وبالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9.
* معنوية عند مستوى 5%.

ملاحظة: تم استخدام القيمة الاحتمالية (P-Value) إذ يعد أسلوب إحصائي متقدم يحل محل مقارنة t المحتسبة للمعالم مع قيمة t الحرجة، فإذا كانت قيمة (P-Value) أكبر من 5% فإن المعلمة غير معنوية، أما إذا كانت قيمة (P-Value) أقل من 5% فإن المعلمة معنوية.

ثالثاً: التكامل المشترك (F-bound test):

يعد اختبار التكامل المشترك من الاختبارات الأساسية ضمن نموذج ARDL الذي يجب تحقق التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة لغرض الاستمرار في التحليل وفي حالة عدم تحقق حالة التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة فإنه من الأفضل عدم الاستمرار في التحليل لأنه ستظهر النتائج زائفة أي غير صحيحة، ويتم التحقق من التكامل المشترك بواسطة اختبار F الحدود (F-bounds) والذي تتضح نتائجه في الجدول (3)، وتم استخدام التكامل المشترك F الحدود (F-bounds) لأنه يقبل المتغيرات من درجات سكون مختلفة.

يشير الجدول (3) إلى نتائج اختبار التكامل المشترك للنموذج، إذ يتبين إن قيمة (F-Statistic) المحتسبة بلغت (4.911723) وتعد أكبر من الحد الأعلى (4.16) وأكبر من الحد الأدنى (3.62) عند مستوى معنوية (5%) مما يستدعي ذلك إلى رفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات الانموذج وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على وجود التكامل المشترك بين متغيرات الانموذج.

الجدول (3) اختبار F الحدود F-bounds للتكامل المشترك للنموذج المقدر

قيمة F المحتسبة القيم الحرجة	F-statistic = 4.911723	
	الحد الأدنى I(0)	الحد الأعلى I(1)
%10	3.02	3.51
%5	3.62	4.16
%2.5	4.18	4.79
%1	4.94	5.58

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9.

ملاحظة: هذه التقديرات استناداً إلى نموذج ARDL المقدر على أساس معيار Akaike info criterion (AIC) (0.2).

رابعاً: تقدير العلاقات الطويلة وقصيرة الأجل:

يشير الجدول (4) إلى وجود علاقة عكسية في الأجل القصير بين المتغير المستقل (الدين العام الداخلي لدى المصارف التجارية) والمتغير التابع (معدل العائد على حقوق الملكية)، إذ اتضح من ذلك إن السياسة المالية في الأجل القصير أثرت بشكل سلبي على ربحية المصارف التجارية وذلك بسبب تراكم حوالات الخزينة لدى المصارف التجارية وعدم قدرتها على تسديدها بالكامل على الرغم من أن تأثيرها ظهر ضعيفاً ويستدل ذلك من خلال قيمتها في النموذج المقدر. كما يشير الجدول (4) إلى وجود علاقة عكسية في الأجل الطويل بين المتغير المستقل (الدين العام الداخلي لدى المصارف التجارية) والمتغير التابع (معدل العائد على حقوق الملكية)، إذ أن ارتفاع الدين العام الداخلي يؤدي إلى انخفاض ربحية المصارف التجارية، إذ ظهرت مستويات الدين الداخلي لدى المصارف التجارية متراكمة خلال السنوات الأخيرة من المدة المدروسة ويمكن ملاحظة ذلك في الجدول (1) مما يؤكد عدم قدرة الدولة على تسديدها بالكامل وتحديدًا في عام 2016 مقارنة مع السنوات السابقة، ومن الجدير بالذكر إن هذه الديون لدى المصارف اقتضت بواسطة حوالات الخزينة التي من المفترض تسديدها لمدة لا تزيد عن سنة على الرغم من أن تأثير السياسة المالية على ربحية المصارف ظهر ضعيفاً ويستدل ذلك من خلال قيمتها في النموذج المقدر. أما قيمة معامل تصحيح الخطأ ECT فإنها تشير إلى أن النموذج في الأجل القصير يتجه نحو تحقيق التوازن في الأجل الطويل ويستدل ذلك من أن قيمتها المقدرة (Coefficient) سالبة (-1.399490) وقيمة (P-Value) الخاصة بها معنوية (0.0001)، إذ يعد ذلك شرط ضروري لتحقيق النموذج التوازن في الأجل الطويل بسرعة (1.399) في السنة الواحدة.

الجدول (4) تقدير العلاقات طويلة الأجل وقصيرة الأجل للنموذج الأول

العلاقة في الأجل القصير		
المتغيرات	Coefficient	P-Value
D(Y-1)	0.483113	0.0256
D(x)	-0.000002	0.0282
ECT*	-1.399490	0.0001
العلاقة في الأجل الطويل		
المتغيرات	Coefficient	P-Value
X	-0.000001	0.0003

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9.

* تمثل حد تصحيح الخطأ Error Correction Term.

الاستنتاجات:

1. أكدت الأدبيات الاقتصادية بأن السياسة المالية من العوامل المحددة لأرباح المصارف، وذلك من خلال قيام وزارة المالية بالاقتراض من المصارف سواء عن طريق حوالات الخزينة القصيرة الأجل أو السندات طويلة الأجل.
2. توصل البحث إلى إثبات الفرضية التي انطلق منها بأن السياسة المالية وعن طريق الدين العام الداخلي يؤثر على أرباح المصارف التجارية، وذلك جراء حيازتها لحوالات الخزينة خلال مدة البحث نظرياً وتطبيقياً، إذ توصل في الجانب القياسي ومن خلال استخدام نموذج ARDL إلى وجود علاقة عكسية بين الدين العام الداخلي لدى المصارف التجارية وربحيته على رغم من ضعف الأثر الذي تتركه السياسة المالية على أرباح المصارف التجارية.
3. شهد الدين العام الداخلي متمثلاً بحوالات الخزينة أدنى نسبة في عام 2013 وتزامن ذلك مع ارتفاع أسعار النفط العالمية وشهد أعلى نسبة عام 2016 وتزامن ذلك مع انخفاض أسعار النفط العالمية والموضح في الجدول (1).
4. شهدت مؤشرات الربحية وتحديداً معدل العائد على حقوق الملكية أدنى نسبة وذلك في عام 2016 وشهد أعلى نسبة في نهاية عام 2012 على عكس اتجاهات الدين العام الداخلي لدى المصارف التجارية وهذا يثبت أيضاً تحليل الجانب القياسي.
5. يعد النشاط الاستثماري للمصارف التجارية في حقوق الملكية جيداً وخصوصاً إنه لم يتجاوز النسبة المحددة من قبل البنك المركزي العراقي، أما النشاط الاستثماري في الموجودات يعد ضعيفاً بعض الأحيان لتجاوزه النسبة المحددة من قبل البنك المركزي العراقي.

التوصيات:

1. تنويع الاقتصاد العراقي الذي يعتمد في الوقت الحالي وخلال مدة البحث (2010-2016) على المورد النفطي أي خلق قاعدة إنتاجية تسهم جميع القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، وتشكل بالنهاية مصادر مولدة للإيرادات للموازنة العامة لغرض تجنب الصدمات التي تتركها السياسة المالية الحالية المعتمدة على المورد النفطي على الاقتصاد، وبالأخص المصارف التجارية هذا من جانب ومن جانب آخر فإن هذا الإجراء يعمل على تنويع المحفظة الاستثمارية للمصارف التجارية.
2. ينبغي أن تعمل السياسة المالية على بناء الصناديق السيادية لغرض استغلال الفائض في السياسة المالية في أوقات الازدهار واستخدامه في أوقات الأزمات الذي تكون السياسة المالية فيه بحاجة إلى الأموال للقيام بواجباتها، والغرض من ذلك عدم مضايقة الوحدات الاقتصادية المكونة للاقتصاد وبالأخص المصارف التجارية من خلال الاقتراض المستمر.
3. ينبغي أن تعمل السياسة المالية متمثلة بوزارة المالية على دعم المصارف التجارية من خلال الدعم المالي في حال تعثرها في تسديد التزاماتها، وكذلك قيام وزارة المالية بتسديد ما بذمتها من ديون لدى المصارف التجارية لأهمية هذا الوحدات في كل الاقتصادات والذي يجمع بين وحدات الادخار ووحدات الاستثمار، وبالتالي يساهم في عملية بناء الاقتصاد، ولا بد من الإشارة إلى أن هذه المصارف رفدت الموازنة بالموارد المالية في الأوقات التي مرت بها الدولة ضائقة مالية.
4. على المصارف التجارية الالتزام بالنسب المحددة من قبل البنك المركزي العراقي وذلك من أجل ديمومتها وعدم تعرضها لمخاطر الافلاس، وهذا ينعكس بعض الأحيان سلباً على المصارف

التجارية تحديداً من خلال انعدام الثقة بين الجمهور والمصارف، وبالتالي يؤثر على الاقتصاد بشكل عام.

المصادر:

1. آل شبيب، دريد كامل، (2012)، إدارة البنوك المعاصرة، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان.
2. البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، نشرات إحصائية للسنوات 2010، 2011، 2012، 2013، 2014، 2015، 2016.
3. جوجي، نسرين حسن، (2016)، اتجاهات الدين الحكومي وتأثيره على السياسة النقدية العراقية: حالة دراسية للمدة (1990-2013)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.
4. خلف، عمار حمد، (2015)، تطبيقات الاقتصاد القياسي باستخدام برنامج Eviews، ط1، دار الدكتور للعلوم الإدارية والاقتصادية والعلوم الأخرى، بغداد.
5. داود، علي عدنان، (2009)، مديات فاعلية سياسة وإدارة الدين العام في تحفيز النشاط الاقتصادي لدول مختارة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية.
6. الربيعي، حاكم محسن وراضي، حمد عبدالحسين، (2013)، حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة، ط1، دار البيزوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان.
7. الزبيدي، فرح علي توفيق، (2015)، المعايير الدولية للإشراف والرقابة المصرفية وأثرها في الاستقرار المالي للقطاع المصرفي الخاص في العراق، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.
8. الساعدي، ضياء عبدالرزاق حسن، (2018)، مسارات السياسة المالية وأثرها في مؤشرات الاستقرار المصرفي في العراق، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.
9. العاني، عماد محمد علي وجوجي، نسرين حسن، (2017)، دور حوالات الخزينة على أهم المتغيرات النقدية في العراق للمدة (1990-2003)، مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 23، العدد96، ص224-226.
10. العبيدي، إسراء سعيد صالح، (2016)، قياس وتحليل تأثير صدمات السياسة المالية على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق للمدة 1990-2014، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.
11. العبيدي، سيماء محسن علاوي، (2010)، دور المصارف التجارية في تفعيل النظام المالي في العراق للمدة 1992-2007، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.
12. وزارة التخطيط، مديرية الحسابات القومية، مجموعة متفرقة من مؤشرات الإنذار المبكر.